علاقة الأخلاق بالسياسة عند اليونان والمسلمين

د/ الصديق الهادي داعـوب

مدرس بقسم الفلسفة

كلية الآداب- جامعة الزاوية- ليبيا

تمهيد:

تعددت التعريفات حول ماهية الأخلاق، وما يمكن أن تقوم به في حياة الأفراد والمجتمعات ذلك، لأن الأخلاق ذات مفهوم واسع، فهي (نظام فكري وعملي) مشترك بين مجموعة من الأفراد، كما أنها تشكل رمزاً لسلوك الأفراد، وتعطيهم نوعاً من السمة التي تميزهم من غيرهم، وبهذا فالأخلاق هي مجموعة من القيم والقوانين التي يجب أن يمارس الأفراد في إطارها مجموع نشاطهم الاجتماعي والسياسي، فهي إذن ضرورة من ضرورات الحياة الإنسانية التي لا غنى عنها، كما ينظر إليها على أنها الوسيلة التي بموجبها يستطيع الأفراد تنظيم علاقاتهم الاجتماعية، فهي ليست حالة هامشية في الحياة اليومية يمارسها الأفراد كما تمارس الأنشطة الأخرى، بل هي نشاط جوهري، وأساس يحدد سلوك الأفراد، فهي تمثل قيمة عليا يسعى إليها الأفراد.

فهناك أسلوبان في ضبط السلوك، وشكلان لتأسيس الوعي الاجتماعي، هما: الأخلاق والسياسة، مع أنهما عاملين مستقلان نسبيا من عوامل الحياة الاجتماعية، رغم أنهما يتحدان في نهاية المطاف بتطور أسلوب الإنتاج، فلا يمكن رد الواحد إلى الآخر دون المغامرة بالوقوع إما في الابتذال (*) الذي يؤدي عادة إلى النفعية، وإما في المدخل النظري المجرد في الخلقنة التي تتجاهل الظروف والإمكانات الاجتماعية السياسية الواقعية، فالسياسة التي في جوهرها تعبر عن العلاقات بين الطبقات في الصراع فيما بينها على السلطة، والتي تضع في قلب اهتماماتها مسألة الجدوى السياسية أي، مسألة أنجح تعبيراً ضماناً للمصالح الطبقية، والأخلاق هي الأخرى تعكس المصالح الطبقية، ولكنها تصوغها بطريقتها الخاصة، فتطرحها ضمن مطالب شاملة موجهة للناس جميعاً وتتضمن فعلا جوانب، وعناصر إنسانية عامة، والأخلاق لا تعنى فقط بمشكلات تأسيس نبل أهداف النظام، بل بتبرير وتأسيس النشاط والأهداف والوسائل، وهذه الخصوصيات تجعل العلاقة بين الأخلاق والسياسة في

العصور التاريخية المختلفة وفي ظل أنظمة اجتماعية متغيرة علاقة متعددة الجوانب والأوجه والمستويات[1].

ومن أجل ذلك كان علينا توضيح مدى أهمية ربط الأخلاق بالسياسة، من خلال استعراض آراء الفلاسفة – نماذج عبر تاريخ الفكر السياسي– الذين يطالبون المساهمين في بناء الدولة بانتهاج سياسة تكون فعالة على طريق الوصول إلى الهدف المنشود، التي تتفق مع المبادئ والمثل الأخلاقية ومع مغزاها وروحها الإنسانية، ونحن في عصرنا الحالي في أمس الحاجة إلى إبراز القيم الأخلاقية والجانب التطبيقي لها في الحياة السياسية، وتؤثر السياسة في الأخلاق بأن تزود وعي الناس الأخلاقي بفهم المهمات الواقعية، والظروف والأدوات الفعلية في النشاط، وبأن تكشف عن المصالح الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء هذه أو تلك من القواعد الأخلاقية.

أولاً: أفلاطون:

يُعد أفلاطون من الفلاسفة والباحثين الذين اهتموا كثيرا بالأخلاق والسياسة، فكانت آراؤه وتصوراته التي طرحها حول الدولة والعدالة والنظام السياسي تستند إلى الأصول الأخلاقية، وكان من الأوائل الذين وضعوا الأسس النظرية للنظام السياسي والأخلاقي في تاريخ الفكر الغربي، ويبدو هذا واضحا من خلال أهم محاوراته وهي (الجمهورية)، إذ نجد أن الموضوعات التي تندرج في الكتاب تحت باب السياسة، يمكن أن تندرج في الوقت ذاته تحت باب الأخلاق، ففكرة العدالة والفضائل السياسية في الدولة ما هي إلا موضوعات أخلاقية في جوهرها.

أما المحور الذي دارت حوله أبحاث أفلاطون السياسية في محاورة الجمهورية فهو فكرة العدالة التي تتضمن المعنى السياسي والمعنى الأخلاقي في آن واحد، يتضح ذلك من خلال قوله:

"إن أعظم أسباب كمال الدولة هي تلك الفضيلة التي تجعل كلأ من الأطفال والنساء والعبيد والأحرار والصناع والحاكمين يؤدي عمله، دون أن يتدخل في عمل غيره "[٢]، فهو يدعو إلى إقامة الدولة على أساس الفضيلة التي تجعل الجميع من أطفال أو نساء أو عبيد أو صناع أو حاكمين سعداء، وفق تصنيفه الوظيفي للمجتمع، فإن العدالة عنده "إنما هي أن يمتلك المرء ما ينتمي فعلاً إليه ويؤدي الوظيفة الخاصة به"[٣]، وبعبارة أخرى فإن أفلاطون يعطي للعدالة معنى يتضمن إعطاء كل فرد ما له، ويقتضي ذلك أن لكل فرد أن يعمل بحسب حالته كما هي، أو أن يؤدي عمله بأمانة على وفق متطلبات الموقع الذي يشغله.

وعلى هذا الأساس الوظيفي بنى أفلاطون فلسفته السياسية والأخلاقية، ورأي أن هذا يتمشى مع الطبيعة البشرية وفقاً لمسألة تقسيم النفس، ففي النفس عند أفلاطون عنصران متمايزان، أولهما: عقلي، والثاني– غير عقلي، فهو شهوي، وعلى المبدأ نفسه ترانا ملزمين بأن نجد عنصرا ثالثا هو مقر الغضب والحماسة [٤].

فالعدالة عند أفلاطون لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال انسجام، أو توافق قوى النفس الثلاث، وذلك بأن تنتظم هذه الفضائل فيما بينها على صورة تكون فيها القوة العاملة، أو بعبارة أخرى يجب أن تكون القوتان الشهوانية والغضبية خاضعتين معاً للعقل الذي يجب أن يقود النفس إلى طريق الخير والفضيلة، فتتحقق فضيلة العدالة[٥].

هذا ما يقال بالنسبة إلى مبدأ عدالة الدولة الذي يطبقه أفلاطون على عدالة الفرد، فيقسم أفلاطون المجتمع على ثلاث طبقات: طبقة المنتجين، وطبقة المحاربين، وطبقة الحكام[٦]، ومن خلال ذلك تتحد وظيفة الفرد في المجتمع، فالمذهب الأخلاقي عند أفلاطون يتمثل في تحقيق الانسجام بين القوى العقلية، ولكي يتحقق هذا الانسجام

بين الطبقات لا بد من الاهتمام بالعلم والتعليم الذي من خلاله نستطيع إيجاد أحسن الظروف المهيأة لكي تتحقق الفضيلة على أيدي هؤلاء الذين يملكونها(٧).

بهذا عَدَّ أفلاطون التربية والتعليم القاعدة الأوّلى لهذا الانسجام بين الحكام والمحكومين، والذي سعى إليه من خلال الدين، حيث عدَّ الدين هو الأداة المثلى لتحقيق الوحدة بين الطبقات.

وبالرغم من رفض أفلاطون مسألة الدين، فإنه يرى أنه يجب أن يخضع لتنظيم ورقابة الدولة، ويحرم العبادات الخاصة التي يقوم به الكهنة الرسميون، إلا أنه يعود ليقول: إن مزاولة تلك الطقوس يجب أن تمارس داخل دور عبادة رسمية، كذلك بدا أفلاطون مقنعاً في قوله بأن "السلوك الديني له علاقة وثيقة بالسلوك الفاضل"(٨).

وأراد أفلاطون أولا أن يقرر أن هناك صلة ما بين الله والكون، والإنسان والسياسة، وأن حياة البشر تتأثر بحركة الكون، وتتأثر بالتوجيه الإلهى(٩).

وللمعرفة والتعليم والدين دور في ضبط النفس، وتهيئتها للعدالة، وهي عوامل تساعدها على تجريدها من الأنانية، وهذه بمثابة العلاج للنفس من كل شر ومرض.

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن أفلاطون حاول الربط بين المعرفة والأخلاق والسياسة، وقدم لنا فلسفته السياسية المثالية التي أساسها العدل، وغايتها تحقيق الفضيلة لدى الفرد والدولة على حد سواء، فعدَّ التعليم الوسيلة الإيجابية التي يستطيع بها الحاكم تكييف الطبيعة البشرية، فالرجل الصالح هو من يملك المعرفة الحقيقية، أي المعرفة القائمة على الفضيلة، بل التي تُفسَّر أساساً بالفضيلة، فالدولة الفاضلة هي التي تؤهل المواطن لكي يصبح مواطناً فاضلاً؛ لأن الدولة يقع على عاتقها تحقيق الفضيلة النهائية.

ولكن مَنْ الرجل الصالح الذي اختاره أفلاطون في مدينته الفاضلة؟.

أوضح أفلاطون من خلال عرضه صفات الملك الفيلسوف، والذي يتميز بالعقل والحكمة بأنه بنى أوّل قاعدة في مدينته الفاضلة، متمثلة في أن يقود مقاليد الحكم الفلاسفة، أو أن يتعلم الحكام الفلسفة، حتى يحكموا بمقتضاها، ولكن مَنْ الملك الفيلسوف الذي يطالب به أفلاطون ليحكم مدينته الفاضلة؟ فأفلاطون يؤكد قبل كل شيء أن الدولة تقام على حكام العقل، وليس على الثروة والمال والقوة الغاشمة(١٥).

فهو يرفض أن تقام الدول على أساس الثروة والقوة المادية، وبذلك استطاع أن يقطع الطريق أمام الذين جعلوا من السلطة ملاذاً لكسب الرزق، والثراء، والنفوذ، والقهر، والاستغلال، وقلب المفاهيم والمعايير السياسية، فقد راهن أفلاطون على سيادة المعرفة العقلية المتمثلة في حكم الفيلسوف، فهو يرى أن الفلاسفة الحقيقيين ليسوا متعطشين للسلطة، بل إن حكمهم ضروري للمصلحة العامة والدولة ككل.

ويرى بأنه لا يمكن زوال تعاسة الدول وشقاء النوع الإنساني ما لم يحكم الفلاسفة، أو يتفلسف الحكام فلسفة صحيحة وتامة، أي: ما لحم نتحدث القوتان السياسية والفلسفية في شخص واحد، وما لم ينسحب من حلقة الحكام الأشخاص الذين يقتصرون على إحدى هاتين القوتين، فلا تبرز الجمهورية التي صورناها إلى حيز الوجود، ولا ترى نور الشمس(١١).

من هنا يعدّ أفلاطون المصلحة العامة غاية النظام، فيقول في هذا الصدد: "على أننا لم نؤسس الدولة لمجرد إسعاد قسم من أهلها، بل لإسعاد الجميع معاً بقدر الإمكان"(١٢)، ومعنى ذلك أن (علم رجل الدولة)، أو فن السياسة هو معنى أعظم، يحقق الحياة الحسنى للمواطنين جميعا(١٣)، فهدف السياسة والسياسي بالدرجة الأولى إسعاد المجتمع، فقد كان الهدف الأساسي من وراء فلسفة أفلاطون السياسية هدفاً أخلاقياً.

ثانيا: أرسطو:

أشرنا سابقاً بأن مفهوم السياسة واسع وشامل لكثير من المعاني التي يتضمنها، فالسياسة عند أرسطو تشمل العلاقات الاجتماعية، والأخلاقية، والاقتصادية، وهي بالضبط التنظيم لهذه العلاقات بواسطة دولة المدينة، فالسياسة إذن إحدى أهم التفاعلات الاجتماعية للإنسان، لكونه حيواناً اجتماعيا بطبعه(١٤).

هذا ما أكّده أرسطو على اعتبار أن الإنسان مدني بطبعه، لا يبلغ كماله إلا في المدينة وبمعونتها، والتدابير الحديثة علوم خاص، وهو العلم السياسي، فكما أن الفرد جزء من المدينة، فإن علوم الأخلاق جزء من السياسة(١٥).

ولكي نفهم آراء أرسطو في الأخلاق والسياسة وعلاقتها ببعض، علينا العودة إلى نظريته الأساسية، إذ يعتقد بأن الإنسان قد وجد من أجل أن يحقق السعادة، وهذا المعتقد يمثل الهدف الأساسي في علم الأخلاق عنده، ومن أجل أن يحقق الإنسان السعادة عليه أن يتخطى الحواجز المادية حتى يصل إلى السعادة الفكرية، فهو يرى أن أساس الاجتماع البشري ليس هو الحاجة المادية فقط، وإنما أيضا حاجات نفسية معنوية تتملك في حاجة الإنسان إلى الآخرين، فليس للسياسة إذاً سوى تأمين الفضيلة الجماعية، فلا الاحتياج ولا الغنى يكونان هدفاً لها.

وهذا واضح من خلال قوله: "غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس المعيشة المادية لأفرادها وحسب، بل سعادتهم وفضيلتهم، وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء، أو بين كائنات أخرى غير الناس، ممن يبالغون مع ذلك تأليفها ألبته بما أنهم غير أهل للسعادة وللاختيار الحر"(١٦).

ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو كيف يمكن تحقيق ذلك؟

من خلال الإجابة عن هذا السؤال تتضح الصلة بين الأخلاق والسياسة، فالأولى: تتعلق بطريقة الحياة المرغوبة بالنسبة إلى الفرد، والثانية تتعلق بالغاية العليا لنشاط الدولة.

ولكن ما الغاية العليا لنشاط الدولة؟

إن غاية الدولة عند أرسطو تختلف عن بعض الفلاسفة الذين نظروا إليها على أنها سيطرة وتوسع بواسطة الحرب، واستعباد الشعوب المجاورة، فأرسطو يراها العكس من ذلك تماما، فهي المشروع الذي قد يعيد البحث عن السعادة التي لا تنفصل عن الفضيلة، وهي مهمة الدولة بالدرجة الأولى التي تحملها على عاتقها من خلال نشر الفضيلة، وإنارة السبيل أمام مواطنيها، وذلك إذ يقنعون بأن الفضيلة هي هدفهم الوحيد الأساسي، فإذا استطاعت تأمين ذلك فإنها سترى مواطنيها شجعانا أحرارا عادلين بعيدين عن التعسف والظلم، وتسيطر روح الصداقة والألفة بين الأفراد(١٧)، وذلك من خلال قوله: "فالمدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة إلى العائلات والطبقات المختلفة، من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها، فغاية الدولة إنما هي سعادة المواطنين... على هذا فالاجتماع السياسي موضوعه حتماً هو فضيلة الأفراد وسعادتهم، لا مجرد العيش المشترك فقط(١٨).

وبناء على ذلك فإن الأخلاق تبحث في أخلاقية الفرد وأخلاقية الدولة التي تُعد قاصرة حين تغيب الفضيلة، والعكس بالعكس، وبذلك يلزم مشرّعون فاضلون إعطاء الدولة المدنية قوانين جيدة(١٩).

وحتى يتمكن أرسطو من بناء مجتمع فاضل، يتحدث عن الفضيلة في كتابه (الأخلاق النيقوماخية)، التي هي في مجملها تعبير عن الأخلاق، والتي من خلالها تستطيع تنظيم المجتمع، فيشير إلى الشجاعة، والعفة، والعدالة، فالعدالة هي الفضيلة الرئيسة، والتي من خلالها يمكن مراعاة مصالح الأفراد، وذلك في توزيع المكافآت، والجزاءات بينهم.

هذه هي عدالة الوسط المعتدل التي تحدث عنها أرسطو، والتي ربطها بالفضيلة "وهي الوسط العدل بين رذيلتين، أي أنها توسط وعدالة دون إفراط ولا تفريط"(٢٠).

فالعدالة فضيلة أخلاقية حددها العقل، ولكن العقل لا يكفي لتحقيق هذه الفضيلة التي لن نستطيع تحقيقها إلا بالتعود والتمرين والتعليم والتربية، ومن أجل هذا وجب على المشرع أن يروض مواطنيه على تعود العادات الطيبة[٢١]، وبذلك وجب على الدولة تعليم الأفراد، حتى يكونوا فاضلين، ويستطيعوا العيش سعداء، وتكون غاية الدولة عند أرسطو هي تحقيق السعادة التي هي غاية الفرد، وغاية الدولة على حد سواء.

ولما كانت الدولة أيضاً هي وحدها التي تنظيم حياة أفرادها بالتربية والتوجيه، فإنها وحدها القادرة على تحقيق السعادة لهم، وعلى هذا الاعتبار جعل أرسطو من السياسة العلم الأعلى الذي يجب الاهتمام به، ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة التي يربط فيها أرسطو السياسة بالأخلاق، لأن الغاية الأخلاقية التي تسعى إليها الدولة واحدة، سواء على مستواها أو على مستوى أفرادها، وهي الخير الحقيقي لكليهما، فغاية الدولة هي تحقيق الخير والاستقرار لمواطنيها، حين تميز بين العدل، والحق، والباطل، وهذا من شأنه أن يحافظ على القيام العليا، ويمنع القيام الدنيئة من أن تظهر، أو تتغلب، ومن خلال هذه المعطيات تتضح العلاقة بين الأخلاق والسياسة التي جعل منهما أرسطو شيئا واحدا، أو علماً واحداً لا يمكن تحقيقه إلا في ظل العلم الأعلى، وهو العلم السياسي.

فالأخلاق إذاً: علم عملي، وهو جزء من العلم السياسي، ويقدم هذا في قيمة الأخلاق، ذلك أن الدولة أقدر على تحقيق الخير والأخلاق الفاضلة للأفراد ما دامت الغاية واحدة عند الدولة وعند الأفراد[٢٢].

فالسياسة كما ذكرنا سابقا تهدف إلى تحويل الأفراد إلى فاضلين، وهذا هدف أخلاقي، كما أن الأخلاق أصلا تهتم بسلوك الفرد، إذا: فالسياسة والأخلاق يتعلق كل

منهما بالأنماط السلوكية، فالسياسة تهتم بالسلوك الجماعي، في حين أن الأخلاق تهتم بالسلوك الفردي.

لذا دعا أرسطو إلى الحكام الدستوري القائم على سيادة القانون، ورفضه للحكام الاستبدادي، فإن كان استبداداً مستنيراً وصادراً عن الملك الفيلسوف، وقال: بأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الدولة تقوم على الاحترام وتبادل المصالح، على أساس خضوع كل منهما للقانون، فالقانون هو العقل المجرد عن الهوى لاحتواء مضمونه على صفة موضوعية، واعتباره طابعا مجردا مما يتعسر وجوده لدى أي إنسان مهما كان عاقلا وعالماً بالمعرفة وبالخير[٢٣].

فالقانون الخلقي هو الذي يعمل على تنظيم حياة الموجود البشري داخل الدولة ويتم تدبيرها على أحسن وجه، وبهذا فإن جوهر علم السياسة يتطابق مع علم الأخلاق؛ لأن علم السياسية وجد من أجل السعادة، كما أن الجماعة السياسية المنظمة (الدولة) وجدت من أجل سعادة الأفراد.

ثالثا: القديس أوغسطين[*]:

أوغسطين من مؤسسي الأفلاطونية المسيحية، ويذهب بعضهم إلى أنه أفلاطوني، ليس في أفكاره فحسب، بل في شخصيته وأسلوبه، حيث كان كتابه (مدينة الله) تعبيراً عن أفكاره السياسية الحقوقية الأفلاطونية، وتفسيرها بروح اللاهوت المسيحي[٢٤]، إلا أن الاختلاف الجوهري بين تدينه وما تأثر به من أفكار أفلاطونية راجع إلى أنه في الوقت الذي أعطى فيه أفلاطون الأولوية للفلسفة والعقل، أعطى أوغسطين الأولوية للإيمان قبل كل شيء؛ لذلك وشممت آراء أوغسطين في كتابه (مدينة الله) بالازدواجية، فالفرد ينتمي إلى مجتمعين في وقت واحد، والإنسان مكون من عنصرين، عنصر الروح، وعنصر الجسد، وينتمي الإنسان إلى مدينتين، الأولى:

مدينة الأرض وهي مدينة الشيطان، والثانية مدينة السماء وهي مدينة الله، فالأولى ناقصة شريرة، والثانية خيرة كاملة[٢٥].

ويرى أوغسطين أن ثمة صراعا هائلا بين هاتين المدينتين، إذ تجاهد الأولى على نصرة الظلم وتأييد الطغيان وخلق الآثام، وتجاهد الثانية في سبيل العدالة وتحقيق الفضيلة وتأييد الإيمان وتأكيده[٢٦].

من أجل ذلك بنى أوغسطين فلسفته السياسية فيما يخص مدينة الأرض– على أساس ديني وأخلاقي، حساب مدينة السماء، هذه المدينة التي رأى فيها الخلاص للبشرية.

ويمكن القول بأن أوغسطين لم يعالج الأمور السياسية بطريقة مباشرة، ولكنها جاءت ضمنية نتيجة اهتمامه بالأمور الروحية في العالم الدنيوي، فالغاية المنشودة للدولة أدني من الغاية المنشودة للكنيسة، وبالتالي تخضع الأولى للثانية، حيث تهدف الأولى إلى غايات مادية، في حين تهدف الأخيرة إلى غايات روحية سامية معتبرة، فالدولة مجرد وسيلة لتحقيق هدف الكنيسة، وعليه متى تمسكت الدولة بالأهداف الروحية كانت أداة النظام ومساعدة للكنيسة على تحقيق غايتها، وبالتالي يسود الوفاق بينهما[٢٧].

وقد اشترط أوغسطين بأن تقوم الدولة على أساس العقيدة المسيحية التي فيها خلاص البشرية من خلال تحقيق الخلاص ونقاء الروح والعدالة، والعدالة هي الأساس لأي دولة تسعى إلى الاستقرار والسعادة، فلا يمكن لأي مجتمع أن يقام إلا على أساس العدالة، وهذا ما لم يتوافر في السلطة الرومانية التي كانت تجهل الإله الحقيقي؛ الأمر الذي أفي ى بها إلى تجاهل العدالة، فمن دون العدالة لا يكون الحق، ومن دون الحق لا وجود للشعب، وبالتالي لا وتوفى للدولة.

وهنا يمكن التساؤل: كيف تصور أوغسطين العلاقة بين الكنيسة والدولة؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تتطلب شرح العبارة المشهورة التي يوردها أوغسطين بصدد العلاقة بين الدولة والكنيسة (أعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)، لا أقل ولا أكثر، فالقيصر سواء هو إمبراطور، أو ملك، أو رئيس جمهورية، أو مجلس أرستقراطي، أو جمعية شعبية، فهذا لا يهم، فهو ليس شيء ثابت[٢٨].

مما سبق تتضح أن عدالة الإنصاف التي يتحدث عنها أوغسطين، التي تمثل جوهر فلسفته السياسية، التي تمثل إعطاء كل ذي حق حقه، أي: إعطاء هذه السلطة حقها من الطاعة والولاء، وإعطاء الحاكم للمحكومين حقوقهم من خلال توفير الحاكم لأفراد الشعب كل متطلباتهم.

ولكن هل يمكن تصور دولة حقيقية من في أن عدالة حقيقية؟ وما العدالة الحقيقية في نظر أوغسطين؟.

إن العدالة عنده هي الفضيلة التي تعطى لكل واحد ما يعود له، فالدولة بالنسبة إلى أوغسطين هي التي تعطي لكل ذي حق حقه، وهي التي يجب أن تلبي الحد الأدنى من متطلبات العدالة بالمعنى الشائع للكلمة، إن لم يكن بالمستطاع تحقيق العدالة الحقيقية الكاملة[٢٩]، إن هذه هي العدالة التي يتحدث عنها أوغسطين، والتي تملك محور فلسفته الدينية والسياسية في آن واحد.

وهي التي أعطى لها الأولوية في مجمل حديثه عن الأوامر الإلهية التي يجب أن تكون نهجا تسير عليه السياسة داخل الدولة، وذلك من خلال ربط الدين بالسياسة، والذي يُعد هو طريق الفضيلة والعدالة، والركيزة الأساسية في بناء مجتمعه السياسي.

ومن أجل ذلك يحدد أوغسطين دور السلطة بأنه عمل مستمر لنشر العدالة، ومن أجل هذه الغاية أعطيت للحاكم؛ لأن العدالة موجودة قبل السلطة، وهي دائمة أبدية ومطلقة في كل زمان ومكان تطول الجميع، وهي للجميع؛ لذا يجب أن تكون

غاية لأي نوع من أنواع السلطات، والتي من خلالها تستطيع الدولة الاستمرار، ولكن بمجرد أن تحيد عنها يبدأ الخوف منها وعليها: الخوف منها لأنها تتحول إلى استبداد، والخوف عليها لأنها من دون عدالة تسير نحو الضياع[٣٠]، والدولة التي تكون فيها السلطة دون عدالة يكون أفرادها عبارة عن جماعة من المجرمين، ومن هذا المنطلق يبني أوغسطين نظريته المتكاملة عن الدور الذي يجب أن تقوم به السلطة، والواجبات الملقاة على عاتقها، والمبادئ التي يجب مراعاتها.

ولكن مراعاة المبادئ لا تكفي، إذ لا بد من توافر صفات شخصية في الحاكم نفسه، حيث يجب أن يتمتع الحاكم بذهن متوقد، وإرادة قوية، وبعد في الرؤية، وقدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة، ولابد للحاكم الذي يسعى إلى النجاح في قيادة غيره من أن يحسن قيادة نفسه أولا، والتحكم في نزواتها، فلا حقد، ولا سعي وراء المنافع الشخصية، ولا غرور، لأن الله وحده الكبير، وليس من فرق بين الحاكم والمحكومين لأنهم أشباه[٣١]، ومتى كان الحاكم يتمتع بالقدرة على التحليل، فإنه يستطيع أن يضع لنفسه ولشعبه برنامجا يتصف بالاعتدال، ومعنى كل هذا أن مهمة الدولة هي تحقيق العدالة التي بدورها تحقق السعادة التي هي مطلب الشعوب.

وهكذا يمكن القول بأن أوغسطين ربط الأخلاق والدين بالسياسة.

رابعا: الفارابي(*):

يعد الفارابي من أبرز المفكرين السياسيين المسلمين، وأكثرهم تأثرا بفلسفة أرسطو وأفلاطون السياسية، فقد عمد على غرار أفلاطون إلى البحث عن الدولة المثلى، وجعل العلوم الأخرى خادمة للعلم السياسي، فالنزعة السياسية تسيطر على فكر الفارابي واتجاهه، بحيث تصبح القضايا الأخرى خاضعة لها، وذلك واضح من خلال حديثه عن الاجتماع الإنساني الذي يعتبره ضرورة لابد منه؛ "ولأن الإنسان من

الأنواع التي لا يمكن أن يتم لها الضروري من أمورها ولا تنال الأفضل من أحوالها إلا باجتماع جماعات كثيرة منها في مسكن واحدا[٣٢].

فالاجتماع ضروري وهو فطري لدى البشر كما يقول الفارابي في هذا الشأن: "وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامه أن يبلغ أفضل كمالاته التي أشياء لا يمكن أن يقوم بها هو وحده بل يحتاج إلى قوم يقومون له كل واحد له بشيء مما يحتاج إليه[٣٣].

ويقرر الفارابي إذا أن الإنسان مدني بطبعه، وأنه لا ينال الكمال الذي تتجه عليه فطرته إلا باجتماع أفراد كثيرين لأن الإنسان بفطرته محتاج من ناحيتين المادية والمعنوية إلى أشياء كثيرة، لا يمكنه أن يقوم بأدائه بنفسه وبمفرده ولا يمكنه بلوغ السعادة إلا بالتعاون، فتعاون الأفراد بعضهم مع بعض نشأت المجتمعات الكبيرة واستقروا في أنحاء الأرض متكتلين في طوائف متعاونة فتكونت منهم المجتمعات وهذا ما يؤيده بقوله "فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان أن ينال الكمال الذي لأجله جعلت الفطرة الطبيعية، إلا بالاجتماعات جماعة كثيرة متعاونين يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال [٣٤].

ومن خلال تعريف الفارابي نلاحظ أن الاجتماع الإنساني يستند إلى نقطتين أساسيتين هما التعاون، وبلوغ السعادة، إذ يستحيل تأمين حاجات الإنسان وتوفيرها بمفرده من مأكل ومسكن لأن الإنسان مفطور على الاجتماع. وبلوغ السعادة هي غاية الاجتماع الإنساني وهذا ما يميز به عن الاجتماع الحيواني الذي يتسم بدافع الفطرة والغريزة فقط.

إن الاجتماع الإنساني كما يرى الفارابي "هو الذي يتعاون فيه على نيل السعادة وهو الاجتماع الفاضل والأمة التي تتعاون كلها على ما تنال به السعادة هي الأمة الفاضلة، كذلك المعمورة الفاضلة، إنما تكون الأمة التي تتعاون على بلوغ السعادة[٣٥].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الفارابي تصور أن للمجتمع والدولة هدفا واحدا وهو بلوغ السعادة التي هي الغاية النظرية الأخلاقية عنده. فالأخلاق أساس السياسة عند الفارابي والمجتمع الفاضل لا يبلغ السعادة إلا بتعاون أفراده لذلك يقيم الفارابي مدينته الفاضلة على الترابط بين السياسة والأخلاق فسعادة القسوة وخيره الأفضل يتمان في اجتماع عام يضم البشرية بأسرها في نظام موحد تحت راية المحبة والسلام.

وقد اتجه الفارابي إلى إقامة بناء مدينته الفاضلة على أساس أخلاقي، من خلال ما يعرف لديه بالفضيلة العلمية، ومجموع الفضائل المختلفة الفكرية والخلقية، والنظرية، فذهب إلى أن هذه الفضائل تحصل عن طريق التعليم، والتأديب(٣٦).

وقد حدد الفضائل في معرض حديثه عنها في أربعة أنواع، هي:

١- الحكمة. ٢- الشجاعة.

٣- العفة. ٤- العدالة.

ومن خلال هذه الفضائل الأربعة نجد أن الفارابي يربط بين الأخلاق والسياسة من خلال تعريف مفضل لعلم الأخلاق في معرض حديث الفارابي عن العلم المدني، إذ يقول: "أما العلم المدني فإنه يفحص عن أصناف الأفعال والسنن الإرادية وعن الملكات والأخلاق والسجايا والشيم التي عنها تكون تلك الأفعال والسنن، وعن الغايات التي لأجلها تفعل، وكيف ينبغي أن يكون وجودها، والوجه في حفظها عليه، ويميز بين الغايات التي لأجلها تفعل الأفعال وتستعمل السنن... ويبين أن التي ينال بها ما هو في الحقيقة سعادة هي الخيرات والأفعال الجميلة والفضائل، وإن ما سواها هو شرور والقبائح والنقائص، وأن وجه وجودها في الإنسان أن تكون الأفعال والسنن الفاضلة موزعة في المدن والأمم وتستعمل على ترتيب وتستعمل استعمالا مشتركا"(٣٧).

وهكذا يمكن اعتبار أن نظرية الإنسان الفاضل لدى الفارابي هي استمرار وامتداد لفلسفته السياسية، وذلك واضح من خلال تعريف الفارابي للسياسة بأنها "تشمل على معرفة الأمور التي بها تحصل الأشياء الجميلة لأهل المدن والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم"(٣٨) بمعنى أنها تهتم بأسس الأخلاق ومبادئها، وتحاول تطبيقها وإقرارها في المجتمعات والمدن المختلفة لذلك ارتبطت الأخلاق بالسياسة عند فيلسوفنا ارتباطاً وثيقاً، حتى أنها أضحت ضمن علم واحد وهو (العلم المدني) الذي يهتم بأخلاق الفرد، كما يهتم "بإحصاء الأفعال والسير والأخلاق والشيم والملكات الإرادية الكلية التي شأنها أن تكون في المدن والأمم، ويميز الفاضل منها عن غير الفاضل"(٣٩).

إذا فالأخلاق العملية عند الفارابي تتحقق بإصلاح الفرد وإصلاح الجماعة، ولا تقتصر على أحد منها؛ "لأن بلوغ الغاية في العمل يكون أولا بإصلاح الإنسان نفسه، تم إصلاح غيره ممن في منزلة أو في مدينته"(٤٠). وهكذا ينتقل الفارابي من سعادة الفرد إلى سعادة المجتمع، ومن الإنسان الفاضل إلى المدينة الفاضلة وباختصار من الأخلاق إلى السياسة.

واتخذ الفارابي من الأخلاق أساساً لتكوين الدولة، ومهمة المدينة الفاضلة تحقيق فكرة العدالة، ووصول جميع سكان المدينة إلى السعادة ة التي عدها الفارابي القيمة العليا التي يسعى إلى تحقيقها المجتمع الفاضل، وهذه القيمة العليا مثلت المحور الذي تدور حوله كافة مفاهيم النظام السياسي، بل إن المجتمع السياسي أقيم لأجل البحث عن السعادة(٤١).

فكأن السعادة هي جوهر المدينة الفاضلة، أو المعيار المميز لها، إذ يرى الفارابي أن الإنسان قد لا يستطيع أن يصل إليها بمفرده، وقد لا يعرف طريقها، وهو بالتالي في حاجة لمن يرشده إليها، "فإذا كان المقصود بوجود الإنسان أن يبلغ السعادة

القصوى، فإنه يحتاج في بلوغها إلى أن يعلم السعادة، ويجعلها غايته ونصب عينيه، ثم يحتاج بعد ذلك إلى أن يتعلم الأشياء التي ينبغي أن يعملها، حتى ينال السعادة ثم يعمل تلك الأعمال(٤٢).

فالإنسان إذا مفطور على قوى بها يميز أفعاله ولكن هذه الفطرة لا تقود دوما إلى الفعل الجميل دون الفعل القبيح، "ومن هنا كانت الأفعال الحسنة مستفادة يكتسبها بالمران ووجود التميز، وقوة الذهن فكل شيء مكتسب يكون بالمران والاعتياد عند الفارابي، وهو تكرار فعل الشيء الواحدة مرارا مع الزمن وفي أوقات متقاربة"(٤٣).

وهذا مأخوذ من العادة بمعنى عام. فلكل فرد كما يرى الفارابي اكتساب الخلق أو الحياد عنده يكون بالاعتياد ويؤكد ذلك بمثال سياسي فيقول: دليل على أن الأخلاق إنما تحصيل على العادة يحدث في المدن. "فإن أصحاب السياسات إنما يجعلون أهل المدن أخياراً بما يعتادونه من أفعال الخير"(٤٤) وهذا هو دور الدولة بحسب رأي الفارابي في إرشاد وتوجيه الأفراد نحو السنن الحميدة والأخلاق الفاضلة.

وعلى ذلك يمكن القول بأن مجال البحث في السياسة لدى الفارابي يهدف إلى تحصيل السعادة، فيقول: "إذا كانت الأخلاق قد تعني في راحة السلوك الفردي الذي يؤدي إلى اكتساب الفضائل، وتحصيل السعادة لكل فرد على حدة، فإن مجال البحث في السياسة يعد دراسة لكيفية تحصيل السعادة ة للمجتمع بأسره، إذاً فغاية الأخلاق والسياسة واحدة، ومادام الإنسان اجتماعيا بطبعه، ولا يمكن أن يعيش بمفرده، مع تحقيق كمالاته كافة، فإن تحصيل السعادة لمجموع الأفراد لا يتم إلا إذا عاشوا في مجتمع واحد"(٤٥).

إذن فالهدف من إقامة المدينة الفاضلة هو تحقيق السعادة لجميع أفراد المجتمع، فالسعادة ليست حكرا على أحد، وإنما هي حق الجميع، وقيامها ووجودها هو تحقق هذه المدينة الفاضلة، وهدفه الرئيس هو: أن تشمل السعادة كل فرد من أفراد المدينة

الفاضلة، سواء أكانت هذه السعادة تخضع للكم أم للكيف على حد سواء، وسبيل الوصول إليها: المعرفة، ولابد من اتباع منهج تكون فيه السياسة والأخلاق شيئاً واحداً(٤٦).

وأخيرا يمكن القول بأن الفارابي بنى سياسته على أساس معرفي إسلامي، يرفض فيه كل ظلم، أو استبداد في التعامل مع الأفراد، وذلك من خلال حديثه عن الفضائل الأربعة الخلقية التي هي أساس تعامل الأفراد فيما بينهم.

وإذا كنت عرضت لهذه النماذج، فإنني قصدت من خلال ذلك إلى بيان أن معظم الباحثين الذين اهتموا بتحديد العلاقة بين السياسة والأخلاق اتجهوا إلى ربطهما ببعض، وجعلوا من مهام الدولة سياسة أفرادها على وفق المعايير الأخلاقية الفاضلة، وتحقيق السعادة التي هي في جوهرها معافى ة روحية وأخلاقية.

الخاتمة

وختاماً يمكن أن نلخص أهتم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وذلك في النقاط الآتية:

أولا- إن معظم الفلاسفة والمفكرين كانوا يجمعون بين السياسة والأخلاق والدين، على أساس أن علم السياسة وجد من أجل السعادة، كما أن الجماعة السياسية المنظمة (الدولة) وجدت من أجل سعادة الأفراد.

ثانيا- تؤثر السياسة في الأخلاق بأن تزود وعي الناس الأخلاقي بفهم المهمات الواقعية، والظروف والأدوات الفعلية في النشاط، وبأن تكشف عن المصالح الاجتماعية والسياسية الكامنة وراء هذه أو تلك من القواعد الأخلاقية.

ثالثا- أصبحت الأخلاق عاملاً فاعلاً في تأسيس القيم، وترسيخ القواعد الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي في المجتمع.

رابعا- تُعد الأخلاق أحد أهم الدعامات الأساسية في بناء الحضارة الإنسانية ونشأتها واستمرارها وتقدمها، في ظل ما تقوم به من دور رئيس في صياغة حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته، حيث تترسخ أهمية الأخلاق في ظل حقيقة أن المجتمع الإنساني يحقق وحدته من خلال اقتناء أعضائه لبعض القيام المطلقة والغايات المهمة التي تؤثر في السلوك، ويساعد تكاملها على استمرار المجتمع كنسق متكامل، وفي ظل ما يقوم به من تأكيد التضامن الاجتماعي، ونشر الأمن والطمأنينة، وضبط النفس وتوجيهها بما يدعهم استقرار نظام المجتمع.

خامسا- فالأخلاق إذاً: علم عملي، وهو جزء من العلم السياسي، ويقدم هذا في قيمة الأخلاق، ذلك أن الدولة أقدر على تحقيق الخير والأخلاق الفاضلة للأفراد ما دامت الغاية واحدة عند الدولة وعند الأفراد.

المصادر والمراجع

(*) الابتذال: مفهوم أخلاقي وجمالي يدل على نمط معين في الحياة والتفكير، ويحط من القيم الروحية والإنسانية وينزل بها إلى مستوى الفهم المحدود والسوقي الضيق (إيغور كون، معجم علم الأخلاق، مرجع سبق ذكره، ص ٣).

(١) المرجع السابق، ص ٣٣.

(٢) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، تج: فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥، ص ٨٣.

(٣) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، تج: أبوبكر التلوع، غريان، منشورات جامعة الجبل الغربي، ١٩٩٧، ص ١٥٩.

(٤) المصدر السابق، ص ١٨.

(٥) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، تج: أبويكم التلوع، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

(٦) أفلاطون: جمهورية أفلاطون، تج: فؤاد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(٧) عبد الرحمن بدوي: خلاصة الفكر الأوربي (أفلاطون)، القاهرة، مطبعة المعرفة، ط ٤، ١٩٦٤، ص ٢٢٠.

(٨) جورج سباين: تطور الفكر السياسي، ج ١، تج: حسن جلال العروسي، مصر، دار المعارف، ١٩٥٤، ص ١٠٥.

(٩) أفلاطون: رجل الدولة، (حوار لأفلاطون)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

(١٠) ف. س. نرسيبيان: الفكر السياسي في اليونان القديم، تج: حنا عبود، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ١١٤.

(١١) أفلاطون: الجمهورية، تج: حنا خباز، بيروت، دار التراث، ٩٦٩ ١، ص ١٧٤.

(١٢) المصدر السابق، ص ١١٦.

(١٣) نظام بركات وآخرون: مبادئ علم السياسية، الرياض، مكتبة العبيكان، ط ٢، ٢٠٠١، ص ١٣.

(١٤) عبد المجيد عرسان العزام، محمود ساري الزغبي: دراسات في علم السياسة، القاهرة، دار الحامد، ١٩٩٨، ص ١٤.

(١٥) عبد الرحمن بدوي: أرسطو، بيروت، دار القلم، ١٩٩٨، ص ٢٦٥.

(١٦) أرسطو، السياسة: تج: أحمد لطفي السيد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(١٧) مارسيل بريلو، وجورج ليكسيه: تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(١٨) أرسطو: السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

(١٩) فرنسيس وولف، أرسطو والسياسة: تج: أسامة الحاج، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ٢١-٢٢.

(٢٠) أرسطو: الأخلاق النيقوماخية، تج: أبو بكر التلوع، غريان، منشورات جامعة الجبل الغربي، ١٩٩٨، ص ٨٢.

(٢١) توفيق الطويل: فلسفة الأخلاق (أنشأتها وتطورها)، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ٩، ١٩٩١، ص ٨٨.

(٢٢) محمد علي أبو ريان: تاريخ الفلسفة اليونانية (أرسطو والمدارس المتأخرة)، ج ٢، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠، ص ٢١١.

(٢٣) أرسطو: السياسة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(*) القديس أوغسطين (٣٥٤- ٤٣٠) مفكر سياسي انصبغت آراءه بالصبغة الدينية من أهم مؤلفاته (المدينة الإلهية)، (عبد المنعم الحفني، موسوعة الفلسفة والفلسفة، ج ١، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥).

(٢٤) ف. س. نرسيبان: الفكر السياسي في اليونان القديمة، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٢٥) حورية توفيق مجاهد: الفكر السياسي من أفر؟ عون إلى محمد عبده، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٩٩، ص ١٣٥.

(٢٦) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط، بيروت، دار القلم، ب ت، ص ٤٥.

(٢٧) حورية توفيق مجاهد: الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٧- ١٤١.

(٢٨) جان جاك شوفالييه: تاريخ الفكر السياسي من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، تج: محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٨، ص ١٣٥.

(٢٩) المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣٠) المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠١.

(٣١) مارسيل بريلو وجورج ليسكيه: تاريخ الأفكار السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

(*) الفارابي (٢٦٠- ٣٣٩هـ) هو محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ وكنيته: أبو نصر الفارابي مفكر سياسي مسلم من أهم مؤلفاته (آراء أهل المدينة الفاضلة)، (عبد المنعم الحسني، موسوعة الفلسفة والفلسفة، ج ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤١).

(٣٢) الفارابي: السياسة المدنية، تقديم: فوزي نجار، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ٩٨٦ ١، ص ٦٩.

(٣٣) الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، تعليق: البير نصري نادر، بيروت، دار المشرق، ١٩٨٦، ص ١١٧.

(٣٤) الفارابي، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٣٥) الفارابي، المصدر السابق، ص ١١٧.

(٣٦) محمد جلال أبو الفتوح شرف: تاريخ الفكر السياسي وتطوره في الإسلام، بيروت، دار النهضة، ١٩٨٢، ص ١٨٢.

(٣٧) الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق وتقديم: عثمان أمين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٣، ١٩٦٨، ص ١٢٤.

(٣٨) الفارابي: التنبيه على سبيل السعادة، تحقيق: جعفر آل ياسين، بيروت، دار المناهل، ١٩٩٢، ص ٢١.

(٣٩) الفارابي: كتاب الملة ونصوص أخرى، تحقيق وتقديم: محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، ١٩٦٨، ص ٥٩.

(٤٠) المصدر السابق، ص ٥٣.

(٤١) الفارابي: السياسة المدنية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٤٢) جعفر آل ياسين: فيلسوفان رائدان، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص ١٤٩.

(٤٣) الفارابي: التنبيه على سبيل السعادة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

(٤٤) المصدر السابق، ص ٢٣٦.

(٤٥) محمد جلال أبو الفتوح شرف: علي عبد المعطي محمد، الفكر السياسي في الإسلام (شخصيات ومذاهب)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص ٢٥١- ٢٥٥.

(٤٦) جعفر آل ياسين: فيلسوفان رائدان، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٩.